المؤلفين والمنظمات

فيليب بلاي فولاي، أندريا نويلا، إيميلي ماثيسان، و دانيال فايفي، هم معنين بممارسة مبادئ حقوق الإنسان لدى شبكة معلومات الغذاء والعمل أولاً FIAN. وهي منظمة حقوقية دولية معنية بمناصرة الإعمال الكامل لحق الإنسان في الغذاء والتغذية لأكثر من 30 عاماً، وهي تضم أعضاء من مؤسسات وطنية وأفراد في أكثر 50 دولة حول العالم.

شكر وتقدير

شكر خاص إلى كل من لوكاس براتيس (FIAN- Brazil)، صوفيا مونسالف سواريز، أليخندرا ديل راي (FIAN-International)، أنطونيو أونوراتي (Centro Internazionale Crocevia)، وبرنارد والتر (Bread for the World)، على دعمهم في مراجعة هذا المقال.

اقتباس

" فالتحقيق في فرض نموذج اقتصادي يقوم على تسليع العنصر الرئيسي لوجودنا يكون بالتصدي هيكلياً لأزمة حقوق الإنسان. وإلا سيظل الغذاء وبالتالي جميع الوسائل اللازمة لانتاجه، من عمالة، والقوى النسائية العاملة، والأرض، والمياه، والبذور، والغابات، وغيرها من الموارد الطبيعية مجرد سلع فاخرة؛ وسيظل مبدأ الحق في الغذاء مجرد خطاب خيري."

أصداء قادمة من الأسفل: النضالات الاجتماعية للشعوب، كترياق لأزمة حقوق الإنسان

فيليب بلاي فولاي، أندريا نويلا، إيميلي ماثيسان، و دانيال فايفي

لقد هزت الأزمة المالية العالمية الحديثة 2008/2007، العالم وولدت نتائج غادرة في حياة الناس في شتى أرجاء العالم. فالتدابير التقشفية معروفة ومطبقة فعلياً في أنحاء كثيرة من العالم، بل وأصبحت بشكل متزايد جزءاً من الخطاب الرسمي للدول، ومؤسسات التمويل الدولية، وغالباً ما تنكر تلك التدابير الحقوق الاجتماعية، مما تلحق بدورها ضرراً بالفقراء. وفي الغالب يتم تطبيق الحلول التنكوقراطية التي تنحاز إلى الأطراف المحرضة على الأزمة من: البنوك ومؤسسات التمويل الدولية؛ النخب العالمية؛ والشركات التي تتمتع بنفوذ قوي. فقد شجع هذا النظام على الاستمرار في عمليات تجريم نضالات الشعوب، وصعود الفاشية، وتقوية النظم الاستبدادية غير الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.[1]

تسمية الأزمة

[1] للمزيد من المعلومات حول كيف أن تلك التهديدات مستمرة في التوسع حول العالم، يرجى مراجعة:
Transnational Institute (TNI). *On "shrinking space": a framing paper*. Amsterdam: TNI, 2017. Available at: www.tni.org/en/publication/on-shrinking-space

يستخدم مصطلح "الأزمة" بشكل متكرر من قبل الحكومات، والحركات الاجتماعية، والأكاديميين، وغيرهم، لتوصيف حالة الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية والوطنية. وغالباً ماتشير تلك اللهجة الخطابية إلى تفاقم "أزمة حقوق الإنسان". ورغم ذلك، إذا نظرنا إلى مفهوم الأزمة ليس فقط كونها وسيلة لعرض المشكلات الجذرية، ولكن كوصول لنقطة حاسمة متصورة تكون فيها البحث عن حلول جديدة أمر ضروري، فهناك سؤال جوهري يجب طرحه: عن ماذا هذه "الأزمة"، وكيف نجد طريقنا للخروج منها؟

ووفق الإطار النقدي حول كيفية ممارسة المعايير المزدوجة من قبل النخبة، غالباً ما يسعى الذين يتمتعون بمكانة مؤثرة سياسياً واقتصادياً إلى تبرير الاستغلال. وقد أكد الكاتب المسرحي بيرتولت بريخت: " الغذاء هو الشئ الأول، ثم يتبعها الأخلاق[2]". ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008/2007، سالفة الذكر، تبين نتائج النظم الغذائية غير العادلة والمهمشة بأنها قائمة منذ عقود على تفضيل الأرباح على البشر. وتعكس تلك النظم النخبوية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية- السياسية المستمرة. فهي ملازمة للاقتصاد الرأسمالي ومتصلة بشكل مباشر بالطريقة التي بها إنتاج وتداول الغذاء العالمي، وتوزيعه بشكل حصري. وقد تفاقم هذا السيناريو بالكامل جراء أزمة سياسية وانسانية[3]، نتيجة السياسات الدولية اليمينية، وأساليب الانتاج النيوليبرالية.

وبناءاً على ذلك، هناك بعض التقييمات الأولية يمكن إجراؤها لتحديد *الحالة الراهنة لأوضاع حقوق الإنسان* المبينة في هذه المقالة:

- **حرمان الناس بشكل ممنهج من حقوقهم الإنسانية**. يخلق المثال الخاص بتنامي تسليع الطبيعة، والحياة، ونظمنا الغذائية،[4] حالة من الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان، ويزيد من عدم المساواة، ويمنع الناس من التمتع الفعلي بحقوقهم. ومع تركز انتاج الغذاء بشكل متزايد في أيدي الشركات العابرة للأوطان (TransNational Corporations) التي تشارك في الأعمال التجارية الزراعية وقطاع الغذاء،[5] فقد أدى ذلك أيضا إلى تمركز غير مسبوق للقوة الاقتصادية والسياسية، والتدخل السياسي المباشر في وضع السياسات الغذائية على المستوى الدولي والوطني، و متجاهلين متطلبات الشعوب وحقوقهم؛

- **تسليع الانتاج الغذائي، والزراعة الهادفة للربح يساهم في "إضفاء الطابع الأخلاقي" على مبادئ حقوق الإنسان**. فقد فاقمت الشعارات "الأخلاقية" (مثل، "انتاج المزيد من الغذاء"، "الحد من الجوع"، "تحقيق التنمية للأقاليم الفقيرة")، والتي تستخدم لتبرير التركز السوقي، من سيناريو الجوع، والفقر، والإقصاء الاجتماعي حول جميع أنحاء العالم. فهذا المنطق لا يقتصر فقط على إضعاف دور الدولة والمؤسسات العامة كمساحة ديمقراطية حيث يطالب فيها الناس بحقوقهم، ولكنه أيضا، يدافع عن نظم من شأنها أن تدمر سبل المعيشة المحلية. كما أنها تعيق وصول الناس إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية انتاج الغذاء، وكذلك إسهامها في تآكل التنوع البيولوجي للطبيعة؛

---

[2] Brecht, Bertolt and Kurt Weill. Die Dreigroschenoper. Vienna: Universal-Edition, 1928.

[3] For an analysis on the right to food during emergency situations, please see the article "Is the Right to Food and Nutrition in Emergencies on the Right Path?" in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[4] For example Oxfam's campaign "Behind the Brands" that monitors the impact of the big food and beverage corporations on our food systems. For more information, please visit: www.oxfam.org/en/tags/behind-brands. See also: Schieck Valente, Flavio Luiz. "The Corporate Capture of Food and Nutrition Governance: A Threat to Human Rights and Peoples' Sovereignty". *Right to Food and Nutrition Watch* (2015): 15-20. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/node/25; Leys, Colin and Barbara Harriss-White. "Commodification: the essence of our time". *Open Democracy UK*, April 2, 2012. Available at: www.opendemocracy.net/ourkingdom/colin-leys-barbara-harriss-white/commodification-essence-of-our-time

[5] For more information on the concentration of power and monopolization of technologies in agriculture, please see the article "The Three Agribusiness Mega-Mergers: Grim Reapers of Farmers' Sovereignty" in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

- **تواصل تدمير المناخ بسرعة قصوى.**[6] فعلى الرغم من استمرار حدوث أزمات غذائية شديدة، مثل تلك التي في اليمن[7]، وجنوب السودان أو أثيوبيا[8]، لم تستجيب الدول لا بتقديم تبعات قانونية ولا أية حلول مشتركة؛[9]

- **لم تلتزم الدول، ولا بشكل جزئي، في الوفاء بالتزاماتها الدولية لمبادئ حقوق الإنسان.** فقد قلصت الدول بشكل منهجي برامج التمويل للعديد من المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الإنسانية– والتي ساهمت رغم وجود العديد من أوجه القصور في إنفاذ الحقوق– وفي كثير من الحالات، استولت عليها الشركات العابرة للأوطان، وغيرها من الجهات الفاعلة الخاصة، مثل المنظمات الخيرية.[10] ويعكس هذا التوجه نمطاً خاطئاً في تمويل فضاءات عامة بموارد تحمي المصالح الخاصة، وتخطف في نهاية المطاف حقوق الناس.

خلاصة القول، بأن كل ذلك يقدم البنية حول كيفية إخضاع حقوق الناس، وخاصة حق الإنسان في الغذاء والتغذية الكافية لمصالح الصناعات القوية في القطاع الزراعي والغذائي–والمتماشية مع المصالح الاقتصادية لعدد قليل لما يسمى بالدول المتقدمة والمؤسسات المالية والاستثمارية.[11]

وغالباً ما ينتج عن عمليات تسليع النظم الغذائية بأن قضية الحق في الغذاء والتغذية تكون مرادفة للغة خطابية "أخلاقية" تستخدم من أجل الدفاع عن المصالح الخاصة والأهداف الموجهة للربح. ويمكن رؤية ذلك من خلال سياسات المسئولية الاجتماعية للشركات، وزيادة منابر "أصحاب المصلحة المتعددين"، والاسهاب في الكلمات الديمقراطية المصطنعة، التي تضع البشر على قدم المساواة مع الشركات، وبذلك، يفسح المجال أمام النهج المرتكزة على القطاع الخاص، وخاصة الشراكات بين القطاع العام والخاص.[12] ينتج عن ذلك، فصل حقوق الإنسان عن واقع الناس، وإضعاف قوتها ومضمونها السياسي باعتبارها غزو تاريخي

---

[6] For more information on climate destruction, please see the article "Faced with Climate Crisis, Look to Peoples' Solutions" in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[7] For more information on the humanitarian crisis in Yemen, please see insight box 9.2 "Collective Violation: Yemen and the Right to Food" in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[8] Zumach, Andreas. "UNO warnt vor Hungertod von 20 Millionen Menschen". *Infosperber*, March 13, 2017. Available in German at: www.infosperber.ch/Artikel/Politik/UNO-warnt-vor-Hungertod-von-20-Millionen-Menschen.

[9] For a critical analysis on climate change, please see: Global Convergence of Land and Water Struggles, TNI and Hands on the Land. *Cooling the Planet: Frontline Communities lead the struggle – Voices from the Global Convergence of Land and Water Struggles*. Amsterdam: TNI, 2016. Available at: handsontheland.net/wp-content/uploads/2016/11/Cooling_the_Planet-EN.pdf.

[10] For more information, please see: Adams, Barbara and Jens Martens. *Fit for whose purpose? Private funding and corporate influence in the United Nations*. Bonn and New York: Global Policy Forum, 2015. Available at: www.globalpolicy.org/images/pdfs/images/pdfs/Fit_for_whose_purpose_online.pdf. A 'partnership' between UN Human Rights Council and the big software corporation Microsoft was announced in May 2017. For more information, please see: "Technology for human rights: UN Human Rights Office announces landmark partnership with Microsoft". *OHCHR*, May 16, 2017. Available at: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session26/Pages/ListReports.aspx.

[11] Many pension funds of so-called developed countries are used to fund projects such as land grabbing etc. that have severe impacts on local communities and on entire countries that are already affected by unjust structural social systems.

[12] For instance, the European Court of Human Rights interprets the European Human Rights Convention extending human rights to corporations. For more information, please see: Künnemann, Rolf. *Human Rights for People's Sovereignty: How to Govern over Transnational Corporations*. Heidelberg: FIAN International, 2016. p. 10-11. Available at: www.fian.org/en/news/article/human_rights_for_peoples_sovereignty; Rezai, Sam and Winfried van den Muijsenbergh. "Corporations and the European Convention on Human Rights". *Global Business & Development Law Journal* 25 (2012): 43–68. Available at: hwww.mcgeorge.edu/Documents/Conferences/GlobeJune2012_Corporationsandthe.pdf.

لنضالات الشعوب. وفي الحقيقة، تحولت مبادئ حقوق الإنسان إلى مجرد التزام أخلاقي إحساني، مثل، شي يعتمد على القليل من حسن النية.[13]

سواء كانت حقوق الإنسان غير مسيسة بسبب خطاب الشركات العابرة للأوطان المتواطئ مع الدول، أو نشرها كأداة للتنديد والمقاومة، فإنها لا تزال بشكل واضح في جوهر تلك "الأزمة" الممتدة، ومعروفة بشكل جيد، في ما يسمى بالدول "النامية". وتقدم الفقرات التالية نظرة معمقة حول كيف أصبح الحق في الغذاء والتغذية أصبح أمراً رئيسياً في تلك المعركة الأيديولوجية.

الحق في الغذاء في صميم "أزمة" حقوق الإنسان

قدمت كل من الأزمة المالية والغذائية في عام 2008/2007، أنماط غير مسبوقة من تمركز القوة العالمية،[14] والتي انعكست في التوسع العشوائي في الانشطة التجارية الزراعية، وشركات مصايد الأسماك والغابات الهادفة للربح. وهناك العديد من الأمثلة عن نهب الأراضي[15] والمحيطات،[16] وإنتاج الأخشاب حول العالم،[17] ويتم مواجهتها بمشاريع دولية مثل "القضاء على الجوع" والتي يتم من خلالها إضفاء الطابع الطبي على قضية التغذية[18] وهي عديدة. وفي نفس الوقت، تولت موجة من تسليع الزراعة ورقمنتها[19]

---

[13] For more information on how human rights have been turned into a 'moral' discourse, please see: Künnemann, Rolf. *Human Rights for People's Sovereignty: How to Govern over Transnational Corporations*. Heidelberg: FIAN International, 2016. Available at: www.fian.org/en/news/article/human_rights_for_peoples_sovereignty.

[14] For more information on the dynamics of the current pattern of political and economic power concentration, please see: Gleckman, Harris. "When elephants fight, the grassroots get hurt". *Open Democracy*, March 15, 2017. Available at: www.opendemocracy.net/harris-gleckman/when-elephants-fight-grassroots-get-hurt#_edn2.

[15] For more information, please see the insight box "Time for a Change in European Land Governance!" in this issue of the *Right to Food and Nutrition* Watch; see also 2010's issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*, "Land grabbing and nutrition: Challenges for global governance". Available at: www.righttofoodandnutrition.org/land-grabbing-and-nutrition-challenges-global-governance.

[16] Franco, Jennifer *et al. The Global Ocean Grab: A Primer*. Amsterdam: TNI, 2014. Available at: www.tni.org/en/publication/the-global-ocean-grab-a-primer; Nyéléni. "Oceans and Inland Fisheries." *Newsletter* (31), September 2017. Available at: nyeleni.org/spip.php?page=NWedition.en&id_rubrique=80; Barbesgaard, Mads. "Privatization and Corporate Capture of Global Fisheries Policy". *Right to Food and Nutrition Watch* (2016): 34–37. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/%07privatization-and-corporate-capture-global-fisheries-policy.

[17] "Investing in forests: Where money grows on trees". *The Economist*, May 28, 2015. Available at: www.economist.com/news/britain/21652355-wealthy-investors-are-branching-out-evergreen-new-asset-class-where-money-grows-trees; Torre, Luisa and Patrik C. Macao. "Brazil's quilombos face eucalyptus giant in land war". *AlJazeera*, January 5, 2017. Available at: www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/brazil-quilombos-face-eucalyptus-giant-land-war-161123122742103.html.

[18] For more information, please see: GRAIN. *The Global Farmland Grab in 2016: How Big, How Bad?* Barcelona: GRAIN, 2016. Available at: www.grain.org/article/entries/5492-the-global-farmland-grab-in-2016-how-big-how-bad; Rundall, Patti. "The 'Business of Malnutrition': The Perfect Public Relations Cover for Big Food". *Right to Food and Nutrition Watch,* (2015): 23–27. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/node/31.

[19] For more information on how fast the process of digitalization of agriculture is advancing, see the example of the agribusiness multinational John Deere. For more information, please visit: www.deere.com/en/technology-products/precision-ag-technology.

السيطرة على عملية انتاج الغذاء، ما أدى إلى إحداث أثار شديدة على مجتمعات الفلاحين، وصيادي الأسماك،، والرعاة، والسكان الأصليين، وتهديد معيشتهم.[20]

فالنموذج الاجتماعي والاقتصادي المهيمن هو المسئول عن تدهور سبل المعيشة للمجتمعات المحلية لصغار منتجى الغذاء، وخاصة في المناطق الريفية والتي تعتمد على الانتاج المحلي أو الإقليمي للغذاء. وهذا النموذج الأحادي الرؤية يقوم على نظام مميكن وواسع النطاق لإنتاج الغذاء، وهو المسئول عن تدمير البيئة، ما يؤدي إلى تدهور التربة، والاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية، و إزالة الغابات بصورة مكثفة، وتلويث موارد المياه. فضلا عن ذلك، تؤثر الزراعة الأحادية بشكل كبير على التنوع البيولوجي للحيوانات والنباتات، ومسئولة عن تخفيض العديد من البذور المتنوعة وفنائها، مثل بذور الأسماك، والنباتات الحراجية. كما أنها تعيق أيضاً، وصول الفلاحين، والصيادين، و الرعاة، والشعوب الأصلية لتلك الموارد الطبيعية، والمستندة إلى أسس نظم براءات الاختراع واللوئح غير العادلة.[21]

وقد أدى هذا النموذج الاقتصادي الهادف إلى الربح، إلى أن المرأة لاتزال من أكثر الفئات المهمشة والمتضررة بسبب الدور الخاص الذي أُسند إليها في المجتمع. ويعتبر بالأخص النساء في المناطق الريفية الأسواء حالاً. فبالإضافة إلى رعاية الأعمال المنزلية التقليدية، غالباً ما يشاركون في بشكل قوي في الأنشطة الزراعية في فترة ما قبل الحصاد وبعده والتي لاتزال غير مدفوعة أو حتى مرئية. "فالتكاثر البيولوجي يسبق التكاثر الاجتماعي، ومحاولة الاقتراب من المرأة كمحاولة الاقتراب من الصخر".[22] فهذه الجملة مقتبسة عن الناشطة النسوية سيلفيا فيديريتشي والتي تشير إلى شكل معين من الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة باعتبارها المسؤلة عن تكاثر القوى العاملة. فهي تعتبر المصدر الرئيسي للقيمة التي تحافظ على خط الانتاج الغذائي ومع ذلك لا تزال غير معترف بها.

فبشكل عام، نحن نشهد عملية سريعة لكيفية ما يسمى " التطور بدرجة عالية" للأدوات والمدخلات الزراعية لتحويل أساليب الزراعة الإيكولوجية إلى سلع تجارية. فالأساليب التقليدية التي حافظت على وجودنا وتكاثر الأجيال يتم الآن استخدامها لجنى الأرباح للشركات التجارية الزراعية الكبرى.[23] وهذه هي القضايا التي تمثل أساس أزمة حقوق الإنسان التي نعيشها حالياً.

فهناك معركة بين نموذجين من النظم الغذائية،[24] السيادة الغذائية في مواجهة نموذج الاستثمار ذو الرأسمال المرتفع. وتمثل هذه المعركة المواجهة الأيديولوجية والسياسية الحالية التي تواجهها مجتمعاتنا العالمية. لذلك، فالتحقيق في فرض نموذج اقتصادي يقوم على تسليع العنصر الرئيسي لوجودنا يكون بالتصدي هيكلياً لأزمة حقوق الإنسان. وإلا سيظل الغذاء وبالتالي جميع الوسائل اللازمة لانتاجه، من عمالة، والقوى النسائية العاملة، والأرض، والمياه، والبذور، والغابات، وغيرها من الموارد الطبيعية مجرد سلع فاخرة؛ وسيظل مبدأ الحق في الغذاء مجرد خطاب خيري.

وقد أدى هذا الموقف الإيديولوجي إلى قيام الدول بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، وبمشاركة القطاع الخاص، للتركيز على أساليب التخفيف التي تتجاهل الأسباب الحقيقية للأزمة، والتي في نهاية المطاف أدت إلى تفاقمها بشكل أكبر.[25] فتلك الأمور الراهنة تشكل دليلاً كافياً على أنه إلى الآن لم تكفي الحلول إلى التصدي إلى للواقع الحرج والذي يغمر غالبية سكان العالم.

---

[20] For more information on the debates regarding the negative impacts of the profit-oriented digitalization of agriculture, please see: Grefe, Christiane. "The Digitalization of Farming". *2030 – Welt ohne Hunger*, January 19, 2017. Available at: www.weltohnehunger.org/articles/the-digitilization-of-farming.html.

[21] For more information on how such systems negatively impact, for instance, peasants' access to seeds, please see: Peschard, Karine. "Farmer's Rights to Seeds: Conflicts in International Legal Regimes". *Right to Food and Nutrition Watch* (2016): 22–23. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/seeds-and-agricultural-biodiversity.

[22] Linebaugh, Peter. *The Magna Carta Manifesto: Liberty and Commons for All*. Berkeley: University of California Press, 2008.

[23] For more information on how social movements are exposing such processes of commodification of our food, please see the article "Building New Agrifood Systems: Struggles and Challenges" in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[24] To follow this debate, please see the article "Ten Years After the World Food Crisis: Taking Up the Challenge of the Right to Food" in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[25] Austerity measures, already applied in many countries in Latin America, Africa and Southeast Asia, have more recently gained terrain in many European countries, such as Spain, Greece and Portugal, directly

لذلك، وبعد تسمية الأزمة، من المهم أن نذكر بالسؤال الثاني الذي طرح في بداية المقال، كيف نجد طريقنا للخروج؟ فإذا كانت آذاننا مصغية بشكل كافي "للأصداء القادمة من الأسفل"، فلن يكون هناك شك، بأن هؤلاء هم الناس، منظمين، وفي حالة تعبئة، الذين ينبغي عليهم أن يوجهوا الحلول للوضع الذي يؤثر على بقاءهم. كذلك، مع عدم التذرع بكونها شاملة، يلقى القسم التالي الضوء حول كيف يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان أن تكون أداة (أم لا) في نضالات الشعوب ضد هذه "الأزمة".

حقوق الإنسان في الأزمات أو حقوق الإنسان كترياق "الأزمة"؟

ويبين التاريخ أن إحدى الطرق لمواصلة التغيير هي احتلال الشارع والمؤسسات. فنظم حقوق الإنسان القائمة[26] يواجه العديد من القيود. غير أنه يحتوي على مساحات سياسية ذات صلة يمكن أن تشغلها الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي يمكنها توجيه العمليات السياسية التي تتيح الفرصة لتحديد جداول الأعمال المؤسسية، أي تلك التي تعالجها مساءلة حقوق الإنسان، الاحتياجات والمطالب. ولا يزال التحدي الرئيسي أمامنا يتركز على الكيفية التي يمكن بها لهذه الهياكل أن تعزز التغيرات الجذرية نحو القضاء على الفقر وتفكيك أوجه عدم المساواة الهيكلية، ليس فقط على الصعيد الوطني (مهاجمة الطبقات الطبقية) بل أيضا على الصعيد العالمي. والهدف من ذلك هو التنديد بالظلم الاجتماعي الشديد بين ما يسمى الجنوب العالمي والشمال العالمي كنهج جديد للاستعمار.[27]

"تعددية اصحاب المصلحة"، حيث أن الممارسات في هذه المساحات، كنقص التمويل اللازم،[28] و قلة السياسات المعنية بالمشاركة، من قبل الدول الأطراف، والتى يمكن استعراضها على أنها وسائل مسممة ضد الشعب ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان، بصفتها أداة تنتمي إلى الشعب، يمكن أن تساهم في ايجاد ترياق لمكافحة هذا السم. كما يمكن لهذا العمل أن يعوق نمو القطاع الخاص على الساحة السياسية الدولية - وهو الآن يشكل أيضا مصادر تمويل لأجهزة الأمم المتحدة مثل مجلس حقوق الإنسان(HRC) ولجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)[29]ــ ويعمل كأداة للمطالبة بأن تفي الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من كونها هيئة مسيسة للغاية غير قادرة على التعامل مع بعض من أكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحا في العالم، إلا أن لجنة حقوق الإنسان أثبتت قدرتها على العمل كمجال للحركات الاجتماعية لاستعادة حقوقها الإنسانية. وتبين العملية (التي بدأت في عام 2014) نحو صك ملزم قانونا للأمم المتحدة بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كيف يمكن للنضالات الشعبية لمكافحة الإفلات من العقاب على الشركات أن تجعلها في المنتديات الدولية مثل لجنة حقوق الإنسان.

بل وتبين الأهم من ذلك، و هو كيف أدى جلب الأصوات والحقائق التي تواجه انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الشركات إلى إعادة صياغة المناقشات في المجلس. وهو يسلط الضوء على الكيفية التي توفر بها هذه المناقشات زخما للابتعاد عن مجرد "المبادئ التوجيهية الطوعية" نحو نهج "القانون الملزم" حيث لا يقتصر التزام الدول في مجال حقوق الإنسان على تنظيم الشركات عبر الوطنية على حسن النية.

ومن خلال هذه العملية، كانت هيئة حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان حافزا ومساحة متقاربة للحركات الاجتماعية ومجموعات الحملات والشبكات والمنظمات العاملة في مجالات مختلفة. ويدعو تحالف المعاهدة الذى يضم اكثر من

---

impacting the right to food of people. See, for example: Fargas Fusa, Laia. "The Impact of Austerity Measures on the Right to Adequate Food in Spain". *Right to Food and Nutrition Watch* (2015): 77-78. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/node/48. See also the insight box 1.1 "Brazil: 'Political Malnutrition' and Disrespect of the Right to Food and Nutrition" in this issue of the *Right to Food and Nutrition Watch*.

[26] Such as the UN, Inter-American, European and African Human Rights systems.

[27] For more information on the concept of (neo-)colonialism, Global North and Global South, please see: Hollington, Andrea *et al.*, "Concepts of the Global South". *Voices from around the world* 01 (2015). Available at: gssc.uni-koeln.de/node/451.

[28] The example of the underfunding of the Inter-American systems of protection of human rights is a paradigmatic example on how the lack of funding of such systems threatens the protection of human rights worldwide. For more information, please see: FIAN International. "Weakening of human rights standards requires urgent action". *FIAN International*, December 12, 2016. Available at: www.fian.org/en/news/article/weakening_of_human_rights_standards_requires_urgent_action/.

[29] أنظر الوارد في المرجع رقم 10.

الف مؤيد في جميع انحاء العالم الى معاهدة حول الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الاعمال وحقوق الانسان. وهي تجسد كيف كان هذا مكانا للتفكير النشط والمناقشة حول العلاقة بين حقوق الإنسان والنضالات الشعبية من أجل العدالة الاجتماعية.

كما أن العملية المعروضة على الأمم المتحدة بشأن إعلان بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من الأشخاص العاملين في المناطق الريفية هي مثال على كيفية تحقيق واقع الشعوب الريفية في الساحة الدولية لحقوق الإنسان. ومن خلال الاعتراف بالمجتمعات الريفية بوصفها موضوعات قانونية جماعية لحقوق الإنسان وإعمال الحقوق في الأرض والبذور والغذاء والماء بوصفها حقوقا إنسانية، فقد أتاح هذا المجال فرصة لإعادة صياغة المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان التي كانت تقيد تقليديا للفرد. ويتساءل أيضا عن القيود المفروضة على التفسيرات التقييدية في عقيدة حقوق الإنسان التي تطلق ما يسمى بحقوق "الجيل الأول" (السياسية والمدنية) فوق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن ناحية أخرى، شكلت لجنة الأمن الغذائي العالمي CFS، وفي أعقاب بعد عملية الإصلاح في عام 2009، مجالاً مهماً للحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لتنظيم واستراتيجيات بشأن القضايا الرئيسية للحق في الغذاء والسيادة الغذائية. وكان وضع السياسات التدريجية في قضايا مثل الحيازة،[30] والمياه، والأسواق،[31] والأزمات الممتدة،[32] والتغير المناخي،[33] من بين جملة من الأمور أخرى، في صميم جدول الأعمال نتيجة للمشاركة النشطة للحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومشاركتها في هذه العمليات.

ومع ذلك، فإن هذا الحيز الآن مهدد من ناحية النقص في التمويل، وتقليص السياسات الخاصة بالمشاركة من قبل الدول الأعضاء، مع إضعاف التعهدات السياسية. ويجري باستمرار التشكيك في الإشارات إلى الحق في الغذاء والتغذية وحقوق الإنسان في سياق العمل المعياري للجنة الأمن الغذائي العالمي. وهذا بدوره يتحدى أيضا العناصر السياسية لعملية الإصلاح، مثل إضعاف قدرته التنفيذية، وتآكل قواعد لجنة الأمن الغذائي العالمي، وزيادة "أصحاب المصلحة المتعددين"، وتخصيص مساحات السياسات من قبل قطاع الشركات. ومع ذلك، تظل منظمات المجتمع المدني ملتزمة بالحفاظ على هذا المكان والنضالات المؤسسية الضرورية لضمان أن يظل الناس والجماعات والمجتمعات المحلية الأكثر تضررا من انتهاكات الحق في الغذاء والتغذية في صميم عمليات صنع السياسات وتنفيذها ورصدها.

تطرف الأزمة

كيفية التصدي للظلم هو السؤال الذي تم فلسفته على مر التاريخ. إن أصل حقوق الإنسان نفسه متشابك إلى حد بعيد مع المصادمات التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبما أن الناس لا يزالون محرومين من كرامتهم وحقوقهم الإنسانية - ولا سيما في أوقات تآكل قوتهم القانونية بسبب القوة المتنامية للشركات عبر الوطنية، يظل هناك سؤال هام: ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الأطر والمؤسسات القانونية لحقوق الإنسان من أجل دعم المجتمعات الأكثر تأثرا بالاستغلال ونزع الملكية، وتعزيز مساءلة الدول في هذا الصدد؟ وبإبقاء هذه الحقائق التاريخية في الاعتبار، و يمكننا أن نؤكد أن دورها في النضال من أجل التحرر (طريقنا للخروج من "الأزمة") هو فهم ومعركة العودة، والمعروف باسم "التطرف". ولتحقيق فهم أفضل لكيف يمكن لحقوق الإنسان أن تعمل على هذا الدور الحاسم في "تطرف" الأزمة، أدرجنا أدناه خمسة أفكار نهائية حول الطريق إلى الأمام.

أولا، ينطوي هذا التطرف على **إعادة التفكير في تنفيذ المفاهيم والتصورات والدعوة من أجل إعمال حقوق الإنسان في جميع أرجاء الجهات الفاعلة المعنية**. بالنسبة لنا من خارج الحكومة والعمل مع أو نيابة عن "مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان"،

---

[30] For an example on the Tenure Guidelines, please see: Strapazzón, Ángel. "Towards an Assessment of the Implementation of the Guidelines on Tenure of Land, Fisheries and Forests: A Tool for Social Movements' Struggles". *Right to Food and Nutrition Watch* (2016): 29–31. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/towards-assessment-implementation-guidelines-tenure-land-fisheries-and-forests

[31] For more information on current discussions concerning peoples' markets at the CFS, please see: Goita, Mamadou, Nora McKeon and Nadjirou Sall. "Peoples' Markets or Corporate Supply Systems? Negotiating in the Committee on World Food Security". *Right to Food and Nutrition Watch* (2016): 41–43. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/territorial-food-systems.

[32] For an example, please see: Al Jaajaa, Mariam and Emily Mattheisen. "Food Insecurity in Protracted Areas: Examining the Gaza Strip". *Right to Food and Nutrition Watch* (2014): 71–73. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/files/R_t_F_a_N_Watch_2014_eng.pdf#page=71.

[33] أنظر الوارد في المرجع رقم 9.

فهذا يعني التفكير في عملنا وسؤال أنفسنا عما إذا كنا نعطي الأولوية للحوار مع الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وسيمكننا ذلك من التفكير في كيفية أن يقتربنا هذا التبادل والتعاون من تحقيق تغييرات حاسمة تتماشى مع النموذج الذي تصوره هذه الجهات معا.

ثانيا، نحن بحاجة إلى **تسييس القضايا التي ينظر إليها على أنها غير قابلة للتغيير وعدم الاكتراث بالقرارات السياسية والاقتصادية**. ومن هذا المنطلق، من المُلح تسييس الحالة الراهنة لإطار حقوق الإنسان (كما هو موضح أعلاه)، مما يبرز عملية "التجنس" التي تقوم بها عملية التسليع، وكيف أن هذه العملية تولد انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل مباشر. وهذا يعني أيضا وضع استراتيجيات ومقاومة مع الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين وممارسي حقوق الإنسان: وبهذه الطريقة يمكن تسخير جهد جماعي للتفكك والتصدي للأزمة المتعددة الأوجه التي تواجها اليوم.

ثالثا، **يجب أن تحدد الصراعات الاجتماعية جدول أعمال المحافل الدولية لحقوق الإنسان (وليس العكس)**. والهدف من ذلك هو تعزيز النضالات المحلية والوطنية من أجل العدالة الاجتماعية، بدلا من أن تستهلكها الآلية البيروقراطية.

رابعا، **دعونا نتذكر القيمة الكامنة وراء العمليات السياسية المختلفة**. وينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي بمثابة تمارين سياسية تسمح لنا بإعادة النظر بصورة جماعية في بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن تبادل الخبرات فيما بين الأقاليم بشأن المقاومة والتضامن.[34]

وأخيرا، **فمن الأساسي أن ندرك أوجه القصور في النظام الذي نعيش فيه، ومن ثم نضع جهودنا في تطوير الأدوات التي تتناسب مع مساحة الدعوة التي تنشأ في الشارع للدعوة التي تطالب بها المؤسسات**. ومن شأن الإنجازات التي حققتها الحركات في هذا الصدد أن تعزز في نهاية المطاف أسس النظم الاجتماعية - السياسية والاقتصادية الجديدة التي تفي بحقوق الإنسان وتتجاوز الظلم.

وفي نهاية المطاف، ينبغي النظر إلى حقوق الإنسان بطريقة تتفق مع مشروع تحرري يقوم على نضالات الشعوب الاجتماعية من أجل نموذج للمجتمع يكون فيه الناس ، هم الذين يحددون مستقبلنا، وليس الشركات التي تهدف إلى تحقيق الربح.

---

[34] For more information on the common struggles of social movements in Africa, please see: Koné, Massa and Chantal Jacovetti. "The Global Convergence of Land and Water Struggles in West Africa: Building a Strong and United People", *Right to Food and Nutrition Watch* (2016): 52–54. Available at: www.righttofoodandnutrition.org/global-convergence-land-and-water-struggles-west-africa.